المحاضرة السادسة

تغيرات الأسعار وتقدير الناتج الحقيقي :

إن التحليل الاقتصادي لا يقتصر على دراسة التغيرات الاقتصادية في فترة زمنية معينة ، بل يتعداها إلى دراسة التغيرات الاقتصادية التي تطرأ بين فترة زمنية وأخرى ، وذلك لمعرفة العوامل التي تؤدي إلى مثل هذه التقلبات ، وكذلك تحديد مدى التقدم الاقتصادي الذي حققه قطر معين ، ونسبة التحسن الذي تحقق في مستوى معيشة الأفراد في هذا القطر خلال فترة معينة.

الناتج المحلي النقدي والحقيقي :

يطلق على الناتج المحلي الإجمالي المقوم بالأسعار الجارية ، الناتج المحلي النقدي أو الاسمي (Nominal Gross Domestic Product) (NGDP). ولما كان التقييم يتم باستخدام الأسعار الجارية فإن الناتج النقدي يعكس محصلة ما يطرأ من تغيرات حقيقية في الإنتاج وتغيرات نقدية في مستوى الأسعار.

وبمعنى آخر فإن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي قد لا تعكس بالضرورة زيادة حقيقية في الإنتاج وبالتالي تحسن في رفاهية المجتمع ، فقد تكون الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي ناتجة فقط عن ارتفاع في مستوى الأسعار ، الأمر الذي يؤثر سلباً على رفاه المجتمع.

لذلك فمن الضروري أن يتم حساب الناتج المحلي الإجمالي بعد استبعاد أثر التغير في الأسعار عند دراسة التقلبات في رفاه المجتمع ، وذلك بحساب الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ، وتتطلب عملية حساب الناتج الحقيقي استخدام الارقام القياسية للأسعار. ونتناول في الجزء التالي كل من الرقم القياسي لأسعار المستهلك (Consumer Price Index-CPI) ومخفض الناتج المحلي الإجمالي (GDP Delflator).

الرقم القياسي لأسعار المستهلك :

وهو رقم قياس لأسعار السلع والخدمات الاستهلاكية ولا يشمل أسعار باقي السلع والخدمات الأخرى. ويحسب الرقم القياسي لأسعار المستهلك بقسمة القيمة السوقية لكميات معينة من مجموعة من السلع والخدمات يطلق عليها السلة السوقية (Market Basket) ، لسنة معينة يطلق عليها المقارنة أو السنة الجارية (Current Year) ، على القيمة السوقية لذات السلة من السلع والخدمات في سنة الأساس (Base Year).

سنة الأساس تتصف الظروف الاقتصادية فيها بالاستقرار يتم اختيارها كنقطة مرجعية ، ويضرب الناتج في مائة. فإذا وقع الاختيار على سنة 1992 كسنة أساس ، لأمكن حساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك في سنة 2000 باستخدام الصيغة التالية :

$$\frac{\text{قيمة السلة السوقية في سنة } (2000)}{\text{قيمة السلة السوقية في سنة } (1992)} \times 100$$

ويتضح من الصيغة أعلاه أن الرقم القياسي للأسعار في سنة الأساس هو 100 دائماً.

مثال :

أفترض أن قيمة السلة السوقية في سنة 2000 قد بلغت 600 ريال ، بينما بلغت قيمة ذات السلة في سنة 1992 ، 400 ريال ، يكون الرقم القياسي للأسعار في سنة 2000 كما يلي :

الرقم القياسي لأسعار المستهلك في سنة 2000 = $\frac{600}{400} \times 100 = 150$

وتعني هذه النتيجة : أن الأسعار في سنة 2000 قد ارتفعت بنسبة 50% ، عما كانت عليه في سنة 1992 ، حيث يمكن الحصول على نسبة الزيادة أو النقصان في مستوى الأسعار بين سنة الأساس وسنة المقارنة بطرح 100 من الرقم القياسي للأسعار في سنة المقارنة.

فلو كان الرقم القياسي للأسعار 85 في السنة الحالية لكان في ذلك دليل على انخفاض الأسعار بنسبة 15% عن مستواها في سنة الأساس.

الرقم القياسي لأسعار المستهلك كمؤشر لقياس نسبة التضخم :

يطلق على الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) ، الرقم القياسي لتكاليف المعيشة ويعتبر مؤشراً هاماً لقياس معدل التضخم ، وبالتالي تحديد الدخل الحقيقي (Real Income) أو القوة الشرائية (Purchasing Power) للدخل النقدي.

ويكتسب الرقم القياسي لأسعار المستهلك أهمية خاصة في الحياة العملية بالنسبة لتحديد الأجور والرواتب ، خاصة في الأقطار المتقدمة.

حيث تطالب نقابات العمال ، والتنظيمات النقابية الأخرى ، في مفاوضاتها الهادفة إلى حماية الأجور الحقيقية (Real Wages) لأعضائها ، بزيادة الأجور النقدية بنسبة تعادل الزيادة في نسبة الرقم القياسي لأسعار المستهلك .

حيث يتم حساب الأجر الحقيقي باستخدام المعادلة التالية :

$$\text{الأجر الحقيقي} = \frac{\text{الأجر النقدي}}{\text{الرقم القياسي لأسعار المستهلك}} \times 100$$

قياس معدل التضخم في الأسعار (The Inflation Rate) :

يستخدم الرقم القياسي لأسعار المستهلك (Consumer Price Index-CPI) أيضاً في قياس معدل التضخم في الأسعار (The Inflation Rate). فإن زاد CPI من 120 في سنة 1990 إلى 150 في سنة 2000 ، يكون معدل التضخم (IR) في سنة 2000 هو :

$$IR = \frac{CPI_{2000} - CPI_{1990}}{CPI_{1990}} \times 100$$

$$IR = \frac{150 - 120}{120} \times 100 = 25\%$$

التحفظات على مدى دقة CPI كمؤشر للتضخم :

وبالرغم من الاستخدام الواسع للرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI في قياس معدل التضخم ، إلا أن هناك بعض التحفظات على مدى دقته كمؤشر للتضخم وذلك للأسباب التالية :

أولاً : التغيرات في الأنماط الاستهلاكية :

حيث أن سنة الأساس لا تتغير إلا كل عشر سنوات تقريباً. فإنه من الممكن تغير التركيبة النسبية للسلة السوقية الفعلية للمستهلكين ، حيث تزيد كميات السلع التي انخفضت أسعارها النسبية على حساب السلع التي ارتفعت أسعارها النسبية. وبذلك ، فإن الرقم القياسي لأسعار المستهلك والذي يعتمد على سلة سوقية افتراضية ثابتة عبر الزمن يضخم من التكاليف الفعلية للمعيشة ويبالغ بالتالي في معدل التضخم.

ثانياً : ظهور السلع والخدمات الجديدة :

بقاء تركيبة السلع والخدمات المكونة لسلة السوق دون تغييرات لفترات يستبعد العديد من السلع والخدمات الجديدة من الدخول في السلة السوقية. وقد تكون بعض السلع الجديدة بدائل رخيصة لسلع السلة أو أن تنخفض أسعارها بعد فترة قصيرة من الترويج لها في الأسواق ، بينما لا يعكس الرقم القياسي ذلك لغياب تلك السلع من السلة السوقية ، وبالتالي يغالي الرقم القياسي في تقديره لمعدل التضخم بصورة غير واقعية.

ثالثاً : التحسن في نوعية المنتجات :

لا يأخذ الرقم القياسي لأسعار المستهلك التحسينات التي تطرأ على نوعية المنتجات بعين الاعتبار. وعادة ما تؤدي هذه التحسينات إلى ارتفاع في الأسعار يعكس التحسن في جودة المنتجات ، إلا أن الرقم القياسي لأسعار المستهلك يفترض أن الزيادات في أسعار السلع المكونة لسلة السوق ناتجة فقط عن الارتفاع في معدل التضخم ، وليست بسبب التحسن في الجودة.

رابعاً : حسومات الأسعار :

لا يعكس الرقم القياسي لأسعار المستهلك بصورة تامة الحسومات (التخفيضات) في الأسعار على الكثير من السلع التي تقدمها بعض المتاجر خلال مواسم معينة. ولما كانت نسبة كبيرة من الأسر يتسوقون بصورة شبه دائمة من المحلات التجارية التي تقدم حسومات في الأسعار ، فإن الرقم القياسي لأسعار المستهلك سيغالي في هذه الحالة أيضاً بالنسبة للزيادة الحقيقية في تكاليف المعيشة.

النمو الاقتصادي :

يقاس النمو الاقتصادي (Economic Grow) بمعدل الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (RGDP) من سنة لأخرى. ويعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية والتقنية في الطاقة الإنتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة. فكلما زادت الطاقة الإنتاجية المتاحة وارتفع نسبة معدلات استغلالها ، أو تحسنت تقنيات الإنتاج زاد معدل النمو الاقتصادي.

ويمكن قياس النمو الاقتصادي باستخدام الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على النحو التالي :

$$\text{معدل النمو الاقتصادي في سنة } 2004 = \frac{RDGP_{2003} - \text{RGDP}_{2004}}{\text{RGDP}_{2004}} \times 100$$

فمثلاً ، إذا كان الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العربي 800 مليار دولار في سنة 2004 ، بينما كان 750 مليار دولار في سنة 2003 ، يكون معدل النمو في سنة 2004 هو :

$$\frac{800-750}{750} \times 100 = 6.7\%$$

الناتج المحلي الإجمالي ورفاهية المجتمع :

يستخدم الناتج المحلي كمقياس لرفاهية المجتمع ويعتبر تقدير تقريبي نصيب الفرد من الدخل القومي. تحقيق التحسن في رفاهية أفراد المجتمع أمر يتطلب أن ينمو الاقتصاد بمعدل يفوق معدل النمو السكاني.

يقاس الناتج الحقيقي للفرد باستخدام المعادلة التالية :

$$\text{الناتج المحلي للفرد} = \frac{\text{الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي}}{\text{عدد السكان}}$$

مآخذ على استخدام معدل الناتج المحلي كمؤشر للرفاهية :

أولاً :

لا يعتبر الناتج المحلي مؤشراً دقيقاً لرفاهية المجتمع ، خاصة في الأقطار النامية التي يسود فيها الكثير من الخدمات المنزلية غير السوقية ، وتنتشر فيها مزارع الاكتفاء الذاتي ، حيث يستهلك الجزء الأكبر من الانتاج بواسطة الأسر المنتجة ولا يصل إلى الأسواق وبالتالي لا يحسب في الناتج المحلي الإجمالي.

ثانياً :

تتجاهل الطريقة المتبعة في تقدير الناتج المحلي الإجمالي قيمة وقت الراحة الذي يستمتع به أفراد المجتمع ويسهم في زيادة رفاهيتهم. إن زيادة الإنتاج المادي لا تعني بالضرورة زيادة رفاهية المجتمع إذا كانت على حساب إرهاق أفراد المجتمع بساعات عمل أطول.

ثالثاً :

لا يكشف الناتج المحلي عن طبيعة السلع المنتجة ومدى تأثيرها في رفاهية المجتمع. فالناتج المحلي يشتمل على بعض السلع التي تسبب تأثيرات ضارة على الصحة العامة ، كالصناعات الملوثة للبيئة. كذلك الحال بالنسبة للإنفاق العسكري ، بالمقارنة مع الإنفاق على خدمات الصحة والتعليم ، وبرامج الرعاية الاجتماعية.

رابعاً :

لا يعكس الناتج المحلي الصورة الحقيقية لنمط توزيع الدخل والثروة في المجتمع. فكلما اتسعت الفجوة بين الفقراء والأغنياء ، أنعكس ذلك سلباً على رفاهية الغالبية العظمى من أفراد المجتمع.

خامساً :

لا تأخذ طريقة تقدير الناتج المحلي بعين الاعتبار الآثار البيئية الضارة الناتجة عن النشاطات الاقتصادية. فالتقدم المادي الذي يتحقق نتيجة لارتفاع معدلات النمو الاقتصادي غالباً ما تصاحبه زيادة في معدلات التلوث البيئي.

سادساً :

تختلف المجتمعات من حيث طبيعة وحدة المشكلات الاجتماعية التي تواجهها.

سابعاً :

لا تعكس تقديرات الناتج المحلي الإجمالي الآثار السلبية للسلع التي تنتجها الأنشطة غير القانونية ، كتجارة المخدرات والأسلحة غير المرخصة وغسيل الأموال وغيرها من النشاطات الاقتصادية الخفية حيث تشكل هذه الصفقات نسبة كبيرة من الناتج المحلي في بعض الأقطار.